المدارس الأهلية في الميزان الاقتصادي

أ. م. د. وفاء جعفر المهداوي*

تمهيد :

تعد درجة تطور وحداثة وفاعلية عناصر النظام التربوي والتعليمي مرآة عاكسة لجودة التعليم ومديات مواءمة مخرجاته مع متطلبات سوق العمل واستجابته للتقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبته لتنافسية اختفاء الحدود الجغرافية في عالم متعولم ليكون تحت مظلة القرية الكونية الواحدة ، ناهيك عن مديات قدرته في التصدي للحراك الاقتصادي للشركات الكبرى والصغرى وتقدم المجتمع على صعيد الانتاج والاستهلاك هذه الحقيقة تتطلب منا ان يكون نظامنا التربوي والتعليمي بكافة عناصره جزءاً مشتقاً من " اقتصاد المعرفة " ، بحيث تتكون للطالب من خلاله القدرة على استنباط المعرفة وتوليدها باستخدام التقنيات الجديدة والتفاعل معها من هنا لابد ان يتسم النظام التربوي والتعليمي في العراق بعناصره الاساسية بقدرة على التحول من " نقل المعرفة " كما كان عليه في العقود السابقة من القرن العشرين الى " استحداث المعرفة " اي مما يتطلب اتخاذ موقفاً استباقياً لاصلاح نظامنا التربوي والتعليمي بحيث يكون هدفه الاول والاخير الارتقاء بنوعية التعليم ومن خلال اذرعه الاساسية المتمثلة بالتعليم الحكومي والتعليم الاهلي علماً ان الاخير رغم حداثة دوره في التعليم ما قبل الجامعي ، الا ان دوره لا يقل اهمية عن التعليم الحكومي في استحداث المعرفة وتعميمها لتميز اداء المدارس الاهلية .

وبناءاً على ذلك فان نقطة الشروع الاولى لاصلاح نظامنا التربوي والتعليمي لابد ان تنطلق من ارساء اسس الشراكة الحقيقية ما بين القطاع التربوي الحكومي والقطاع التربوي الاهلي الخاص ، ليتخذ كلاً منهما دورهما المتميز من تطبيق معايير الجوده الشاملة والارتقاء بنوعية التعليم ليقترب نظامنا من غايات التنمية البشرية المستدامة واهداف التنمية للالفية الثالثة بحيث يواكب ركب الحضارة والتقدم والتنوع العلمي والفكري وينقلنا الى عالم التغيير والازدهار والرفاهيه .

وبالنتيجة هذه الحقيقة تتطلب منا التعرف على واقع المدارس الاهلية في العراق وما هي التحديات التي تواجه متطلبات نموها واداء دورها بفاعلية وما هي اوجه الدعم الحكومي لهذا النوع من التعليم ؟ هذه الحقائق سنتعرف عليها من خلال فقرات هذه الورقة التي تضع المدارس الاهلية في العراق في الميزان الاقتصادي.

---

* عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والإقتصاد

أولاً : التعليم الحكومي والتعليم الاهلي ... حجـــج المؤيديـــن والمعارضـــين

ان موضوعة التعليم الاهلي الذي يديره القطاع الخاص كان موضع جدل فكري من قبل علماء الاجتماع حيث انقسموا بين مؤيد لشراكته واهلية دوره في التربية والتعليم وبين معارض لدوره الذي من شأنه ان يسهم في اظهار النخبوية او كما تسمى (الفئوية) في المجتمع مما يعني سلبية الدور الاجتماعي للتعليم الاهلي بسبب تجريد المجتمع من سمة " المجتمع الفاضل " الذي نادى به عالم الاجتماع " انتوني غارنر " ، والذي يعني (ذلك المجتمع الذي يجب ان يوفر لكل اطفاله فرص التعليم المتكافئة وتحقيق ما يسمى بالمساواة التربوية) . ، وقد طالب غارنر ان تكون النخبوية في المراحل العليا للتعليم اي التعليم الجامعي مما يعني ان التعليم الاهلي الخاص ممكن ان يدخل ويطبق في مرحلة التعليم الجامعي ويستبعد في مراحل التعليم ما قبل الجامعي (ما قبل الابتدائية + الابتدائية + المتوسطة + الثانوية) ويبقى الاخير حكومياً متاحاً ومجانياً ليشمل ويغطي كافة السكان في الفئات العمرية في سن التمدرس وخاصة ابناء الفئات الهشة والاضعف اجتماعياً وبذلك يتمكنوا من حصولهم على التعليم الاساس وما بعده من اجل محاربة الامية والارتقاء بقيمة ادلة التنمية البشرية والقضاء على الفقر البشري والحيلولة دون انقسام المجتمع الى مجتمع طبقات الطبقة الاولى هي طبقة النخبة القادرة و المقتدرة على دفع اجور الخدمات التعليمية عبر المدارس الاهلية والثانية الطبقة الافقر والتي تحصل على خدمات تعليمية رديئة النوعية وخالية من معايير الجودة والتي تقدمها المدارس الحكومية .

اما الفئة المؤيدة لوجود التعليم الاهلي ودوره كذراع مكملة وسانده للتعليم الحكومي فقد انطلقت وجهة نظرها المؤيدة والمناصرة للتعليم الاهلي من كون المتعلم هو كياناً انسانياً يتحرك في نطاق مجتمع عالمي ينظر الى الانفتاح على الثقافات الاخرى بمنظار مرن ساعياً الى القفز وبسرعة على كافة القضايا والظواهر احادية الرؤية في بناء الانسان وفكره وعقله وفي تفسيرالاحداث والدوافع الانسانية الكامنة وراءها ،مما يعني ضرورة السير على ساقين هما التعليم الحكومي والتعليم الاهلي معاً ليدورا في فلك واحد قاصدين غايات مثالية تصهر جهودهم في بودقة واحدة الا وهي استحداث المعرفة والارتقاء بنوعية الحياة من خلال بناء الانسان المتعلم والمثقف والمبدع والمبتكر .

ان تباين وجهات النظر هذه وتعدد وتنوع الحجج المفسرة لكل مجموعة سواء المؤيدة منها او المعارضة ، اثبتت التجارب الدولية وخاصة العربية منها نجاح اسلوب الشراكة في تقديم الخدمات التعليمية وادارة عناصر النظام التربوي ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ولاجله شرعت القوانين ونظمت التعليمات وحددت مسارات ودور ووظيفة كل قطاع لتنصهر ثمار شراكتهما التعليمية في بودقة التطور والانتاج المعرفي ، ونشر مبدأ التعلم مدى الحياة لضمان التعليم والمهارات لكافة افراد المجتمع وبمختلف الفئات العمرية .

وبناءاً على هذه الحقائق سنسعى الى تشخيص الاسس التي من شانها ان تضبط دور القطاع الخاص وتضمن فاعليته في ظل بيئة تنافسية مع القطاع الحكومي جاعلين من تلك الأسس جداراً رصيناً لا يمكن ان تخترقه الثغرات التي افرزتها تجربة التعليم الجامعي الاهلي في العراق من كونه ملاذاً آمناً ومستقراً ومضموناً للنوعيات العلمية ذات المستويات المتدنية من الطلبة فكان معيار القبول يستند الى الكم على حساب النوع ناهيك عن المعيار التجاري (الربحية) الذي اعتمد كاساس في ترتيب اولويات عناصر النظام التربوي على حساب المعيار العلمي ، مما اسقط عنصر المنافسة ما بين التعليم الاهلي والتعليم الحكومي الجامعي لابل جعل من النظرة الشكوكية حول نوعية التعليم الاهلي وأهليته من قبل افراد المجتمع هي السائدة .

ثانياً : القطاع التربوي والتعليمي الخـــاص الـــدور الخجـــول :

نصت المادة (٣٢) من الدستور العراقي على المبادئ الاتية :

١. التعليم عامل اساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدوله وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الامية .
٢. التعليم المجاني حق لكل المواطنين العراقيين .
٣. التعليم الخاص الاهلي مكفول وينظم بقانون .

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعراق يؤكد لنا بان النظام التعليمي فيه يقوم على استراتيجية تعليمية تستند الى فلسفة الدولة السياسية والاجتماعية وتنسجم مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لخطط التنمية القومية ، وتتكفل الدولة بتوفير حق التعليم بالمجان لجميع افراد المجتمع المؤهلين وفي مختلف مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية كما جعلت التعليم الابتدائي الزامياً لجميع اطفال العراق الذين تبلغ اعمارهم (٦) سنوات .

اذاً التعليم في العراق تضطلع به الدولة في جميع المراحل الدراسية مع شراكة محدودة وخجولة للقطاع الخاص مما جعل من هيمنه القطاع الحكومي في قيادة التربية والتعليم " سمة طاغية " . ولو تتبعنا مسار هذه الشراكة عبر الزمن لوجدنا الاتي :

١. المدة من ١٩٢١ – ١٩٧٣ / قطاع حكومي وخاص مع ارجحية للاول .
٢. المدة في ١٩٧٤ – ١٩٩٠ / قطاعاً حكومياً فقط .
٣. المدة من ١٩٩٠ – ولحد الان / عودة خجولة ومتواضعة للقطاع الخاص .

ومن ابرزنتائج الهيمنة الحكومية طوال هذه المدة الاتي :

١. النظام التربوي نظاماً حكومياً تستحوذ مدارسه على ٩٩% من الطلبة في سن التمدرس .
٢. تمركز الخصائص الاتية : المركزية البيروقراطية غياب معايير الجودة الشاملة .
٣. غياب الاستراتيجية التربوية لتاثرها بالصدمات الخارجية والداخلية وخاصة التمويلية .
٤. غياب التنافسية ما بين التعليم الحكومي والتعليم الاهلي .

هذه الحقائق تؤكد لنا بان النظام التعليمي في العراق نظاماً حكومياً مع غياب مقصود ، ويكاد يكون شبه كامل للقطاع الخاص لعقد ونصف من الزمن . فلم يسمح بافتتاح المدارس الاهلية منذ عقد التسعينات ولم يحصل اي تطور فيها خلال العقد والنصف المذكور ولحد الان ، ولسوء الحظ لم يكن القطاع الخاص التربوي في العراق منافساً وقادراً على خلق منافسه جادة تدفع بالقطاع الحكومي نحو رفع الاداء فيه ولو نظرنا الى الجدول (١) سنجد وبالارقام التطور الذي تحقق في عدد المدارس الاهلية بعد ٢٠٠٣ واعداد الطلبة المسجلين فيها وتحديداً خلال السنة الدراسية ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ وكذلك ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ .

جدول (١)
اعداد المدارس الخاصة وطاقتها الاستيعابية من الطلاب في العراق (وحدة القياس)

السنة الدراسية	رياض الاطفال		الابتدائي		الثانوي	
	العدد	عدد الطلبة	العدد	عدد الطلبة	العدد	عدد الطلبة
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١٣٦	٧٠٦٥	١٩	٢٥٣٠	٤	٦٢٢
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٤٢	٣١١٨	٣٣	٤٣	٢٩	٧

من ارقام الجدول يتضح لنا بان المدارس الخاصة في العراق لم يكن عددها مؤثراً في الساحة التربوية والتعليمية حيث لم يتجاوز عددها (١٥٩) مدرسة خلال السنة الدراسية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ توزعت ما بين (١٣٦) مدرسة لرياض الاطفال و (١٩) مدرسة ابتدائية و(٤) مدارس ثانوية ، يقابلها (١٦٨٥٧) مدرسة حكومية وبذلك شكلت نسبة المدارس الاهلية الى الحكومي ٠٩ ٠% فقط ، الا ان عدد هذه المدارس ازداد عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الى (٢٠٤) مدرسة منها (١٤٢) مدرسة لرياض الاطفال و (٣٣) مدرسة ابتدائية و(٢٩) مدرسة ثانوية يقابلها (١٧٩١٣) مدرسة حكومية وكانت نسبة الاهلي الى الحكومي ١%.

كما ان ارقام الجدول تشير الى اتجاه راس المال الخاص نحو تاسيس مدارس رياض الاطفال والتي استحوذت على ٨٥% من اجمال المدارس الخاصة عام ٢٠٠٥ وانخفضت عام ٢٠٠٦ الى ٧٠% لصالح المدارس الابتدائية والثانوية نتيجة للتشجيع الحكومي على ولوج القطاع الخاص ميدان التربية والتعليم استجابة لاتجاهات تحرير الاقتصاد واعادة هيكلته باتجاه التحول نحو اقتصاد السوق ان انخفاض نسب المدارس الخاصة من اجمالي المدارس الحكومية ناهيك عن انخفاض طاقتها الاستيعابية من الطلبة كما هو مؤشر في الجدول (١) لهو دليل قاطع على طبيعة النمو غير المحفز اتجاه التعليم الاهلي في العراق سواء على مستوى التشريعات او السياسات او الاليات مما ادى الى تردد القطاع الخاص لابل عزوفه على الولوج في هذا الميدان كشريك اساسي مع الحكومة ، ناهيك عن الذهنية الاجتماعية المترسخة لدى الاسرة العراقية بفقدان الثقة والتشكيك بقدرات ومستويات التعليم الاهلي مقارنة بالتعليم الحكومي فكان له انعكاساً سلبياً واضحاً على مستويات الاداء المؤسسي والتربوي والتعليمي لهذه المدارس .

ان هذا الدور الخجول للقطاع التربوي الخاص يجعلنا نقف ونتساءل ونتحاور هل نبقي القطاع الخاص بعيداً عن ميدان التعليم الذي تحتكره الحكومة احتكار طبيعاً بموجب النظريات الاقتصادية التي تؤكد على عدم جواز خصخصة التعليم وكافة الخدمات التي تقدمها الحكومة بصورة مجانية او باسعار مدعومة لما سيترك من اثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع والمسيرة التعليمية برمتها ناهيك عن بناء الانسان العراقي ام فتح باب الانتماء له والولوج في ميدان التعليم بدون قيود مركزية مجحفة مع دعم مالي حكومي يضمن ويشجع تعبئة رؤوس الاموال الخاصة صوب قناة التربية والتعليم تاركين او متناسين الاثار السلبية التي قد تنجم عن فتح الباب للقطاع الخاص بدون قيد وشرط ليكون شريكاً اساسياً مع الحكومة في تقديم الخدمة التعليمية .. ؟ .

للاجابة عن هذا التساؤل دعونا نتعرف على واقع المدارس الحكومية في العراق فهل هذا الواقع يؤشر تحدياً للنظام التعليمي برمته ام يؤشر انجازا يشار اليه بالبنان .

ثالثاً : المدارس الحكومية .. واقـــع مـــتردي

واجه العراق ويواجه قلقاً وتحدياً كبيراً بعد ٢٠٠٣ ، مضمون هذا القلق يتمثل بتدني نوعية التعليم وطرق التدريس غير المحفزة على الابداع والمناهج التعليمية القديمة غير المواكبة للتطور المعرفي والعلمي والتي تحد من روح المبادرة وتنمية القدرات الذاتية ناهيك عن تردي واقع البنية التحتية لمعظم المدارس الحكومية ونقائص في المستلزمات التعليمية مما اطبع النظام التعليمي بمجموعة مظاهر والتي يمكن ان نحددها بالاتي :

١. انتشار ظاهرة ازدواجية الدوام المدرسي الثنائي والثلاثي .
٢. ضعف البنية التحتية للعرض المدرسي حيث هناك ظاهرة المدارس الطينية (٧٩١) مدرسة والمدارس الايلة للسقوط .

٣. خلل في بنية الموازنة التربوية لصالح النفقات الجارية وبنسبة ٩٣% وعلى حساب النفقات الاستثمارية ٧% مما فاقم من الاوضاع المتردية لحال النظام التربوي بكافة عناصره واضعف من الطاقة الاستيعابية للمدارس الحكومية .
٤. ارتفاع درجة الحرمان من الخدمة التعليمية وخاصة ما بين سكان المحافظات .
٥. تزايد الفجوة التربوية ما بين الحضر والريف بسبب انعدام الجسور التربوية بينهما .
٦. تراجع معدلات الالتحاق الطلبة وحسب المراحل التعليمية ، حيث تشير الاحصاءات الى ان معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية ٨٤% والمتوسطة ٣٦% والاعدادية ٢١% والسبب يعود الى عوامل اقتصادية واجتماعية وغياب الامن وظاهرة العنف مما ادى الى ارتفاع معدلات الامية ومعدلات التسرب من التعليم فاستشرت ظاهرة عمالة الاطفال في العراق واطفال الشوارع .
٧. ارتفاع اعداد المجاميع البشرية المهمشة تعليمياً فبيانات مسح احوال المعيشة في العراق لعام ٢٠٠٤ اكد ان ٢٢% من البالغين لم يذهبوا الى المدرسة . ١٥% منهم لم يكملوا تعليمهم الابتدائي بسبب نقص اعداد الابنية المدرسية ، مما اعاد التباين من فرص الحصول على التعليم واصبح مناظراً لتباين الفرص الاقتصادية والاجتماعية .
٨. ضعف التغطية المالية في الموازنة التربوية مما انعكس على امكانية توفير المستلزمات المدرسية واعادة تاهيل الابنية التحتية ومواكبة التطور المعرفي من خلال انشاء المكتبات والمختبرات وخاصة مختبرات الحاسوب والاخيرة هي الادنى من حيث نسبة التغطية المالية حيث على مستوى العراق لم تتجاوز النسبة ٢٨% لسنة ٢٠٠٧ .

في الحقيقة هذه التحديات وغيرها لا يمكن معالجتها من خلال زيادة نصيب التربية والتعليم من الموازنة العامة بل لابد ان يصاحبه تخطيط وتكييف لاليات التخصيص لنوع النفقة وكفاءة صرفها ، وخاصة اذا علمنا ان ادلة التعليم قد كشفت عن ضعف استجابة النظام التربوي الحكومي لهذه التحديات وعدم قدرته على تجاوزها لان بعضها موروثة ومتاصلة في جذور النظام والبعض الاخر اخذت بالتزايد بسبب الظرف الامني من ناحية وابتعاد القطاع الخاص عن الساحة التعليمية من ناحية اخرى فعدد المدارس الاهلية كما لاحظنا لم يكن بالحجم المؤثر مما ابعد القطاع التربوي الخاص عن صفة كونه منافساً ، لذا لابد من اعطاء المزيد من الاهتمام لظاهرة التعليم الخاص وجعلها احد العناصر الاساسية في السياسة التعليمية الوطنية والتي يجب ان تخضع للتخطيط وتمتثل للضوابط والقوانين التي تنظم العملية التربوية في المدارس الحكومية لزيادة فاعليتها كمنافس شاخص في الساحة التربوية وبالتالي ضمان نجاحها وكفاءة شراكتها للقفز فوق كل التحديات وتبديدها

رابعاً : المدارس الاهلية .. والدور الاصلاحـــي المطلـــوب :

١. الشراكة التكاملية ما بين المدارس الحكومية والاهلية

ان مثل هذا النوع من الشراكة يعني جعل التعليم الخاص عنصراً من عناصر الستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ليتكامل افقياً وعمودياً مع القطاع التربوي الحكومي في ترجمة الاهداف الكمية والنوعية للستراتيجية بحيث تكون كفاءة ادائهما معياراً للارتقاء بمستويات التنمية البشرية المستدامة والقضاء على كل معالم الفقر البشري ، وهذا يتطلب الاتي :

أ. اخضاع المدارس الاهلية لكافة القوانين والضوابط التي تنظم المسار التربوي والتعليمي للمدارس الحكومية فلا يجوز منحها تفضيلات او اعفاءات ادارية تميزها عن الاداء الحكومي من اجل توليد ارضية مناسبة للمنافسة ما بين النوعين .
ب. اخضاع المدارس الاهلية لنظام رقابي متشدد ترسم ملامحه وتديره الدولة ليغطي كل ما يتعلق بالمسيرة التعليمية واعضاءها من طلاب ومعلمين واداريين . مما يتطلب تبني مبدأ العقاب والثواب ، فالمدرسة المتميزة تكافأ والمدرسه التي تحيد عن انظمة الدولة وقوانينها تعاقب اولا بالانذار واذا تكررت تعاقب بالغلق .
ج. اسقاط مبدأ الربحية التجارية كهدف اسمى لهذه المدارس ودعوتها الى تبني معايير الجودة في التربية والتعليم من اجل الارتقاء بنوعية التعليم وتحقيق اهداف التنمية البشرية مما سيخلق بيئة تنافسية نظيفة مع المدارس الحكومية لتتسابق في تجسيد اهداف الستراتيجية الوطنية واهدافهم كشركاء فاعلين في عملية الاصلاح والتغيير والتاهيل للقطاع التربوي .

٢. الاستقلالية المالية :

لغرض تجاوز الاختلالات البنيوية في الموازنة التربوية للمدارس الحكومية لابد ان تتمتع المدارس الاهلية باستقلالية مالية كاملة من حيث مصادر تمويلها واتجاهات تمويل انفاقها التربوي والتعليمي ، وتقويم كفاءة الصرف ، ولابد ان تبتعد الحكومة عن تقديم اي اسناد او دعم مالي لهذه المدارس سواء خلال مدة التاسيس او التنفيذ او الممارسة الوظيفية والمهنية وبذلك يتم تجريد الدولة من ابويتها (الدولة الابوية) ، اي ان تبتعد الحكومة عن سياسات الدعم الحكومي بكل اشكالها والتي لاقت رواجاً في التطبيق قبل ٢٠٠٣ وكانت نتائجها سلبية على كفاءة الاداء والتنفيذ لذا في زمن الانتقال التدريجي لاقتصاد السوق والتحرر من قيود الدولة لابد ان تكون الموازنة المالية للمدارس الاهلية ذاتية وان التفكير في انشاء اي صندوق مالي لدعم وتمويل المدارس الاهلية يجب ان يتمحور وينصهر في اتجاهين لا غيرهما هما :

أ. المدارس المتخصصة الاهلية :

وهي تلك المدارس التي تهتم بنوع من التعليم المقدم للاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة [التوحد المنغولزم ، معوقي الحروب والعنف] واصحاب العاهات الذين يحتاجون الى نوع خاص من التعليم لالحاقهم باقرانهم من الطلبة الاسوياء ، هذا النوع من التعلم الخاص هو الذي يحتاج الى الدعم المالي الحكومي ليغطي جزءاً مهماً من الجوانب اللوجستية التي تحتاجها هذه المدارس المتمثلة بـ :

- البنية التحتية .
- توفير الادوات والالات والاجهزة الخاصة بالتعلم لمثل هذا النوع من الطلبة .
- تدريب وتاهيل المعلمين والمدرسين ليكونوا قادرين وبكفاءة عالية على تقديم خدمة التعليم لمثل هذا النوع من الطلبة .
- انشاء قسم ارشاد تربوي ونفسي في هذه المدارس مما يتطلب برامج تدريبية للمرشدين التربويين والنفسيين وزجهم في دورات تطويرية خارج القطر للاطلاع على النماذج المتقابلة لهذا النوع من المدارس من العالم المتقدم بهدف نقل التجربة بصورتها الصحية والسليمة مما يضمن ترسيخ البيئة النفسية والتربوية الصحية والسليمة لتعلم هؤلاء الطلبة وتجاوز كافة العقبات التي قد تعترض نقلهم الى حالة السوية .

ان هذا النوع من المدارس موجود في كل العالم المتقدم وقد أخذت مداها الافقي في التوسع في اكثر الدول العربية فاتسعت اعدادها وتضخمت طاقتها الاستيعابية وقد حظيت هذه المدارس المتخصصة الخاصة باهتمام ورعاية حكومات الدول وخاصة ما يتعلق بالدعم المالي حيث تم رصد تخصيصات مالية متميزة لها واسنادها لكي تؤدي دورها الانساني والتعليمي بكفاءة وان ازدياد اعداد الطلبة المنتمين الى هذه المدارس يعد من ابرز معايير نجاحها في خلق بيئة جاذبة للتعلم والاحتواء الانساني بدلا من اهمالهم وزجهم في مراكز الرعاية الاجتماعية وتعد لبنان والاردن من بين اكثر الدول العربية اهتماماً بهذا النوع من المدارس .

ان لدىالعراق تجربة مع هذا النوع من التعليم الا انه لم ينشأ مدارساً متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة بل فتح صفوفاً في المدارس اسماها " صفوف التربية الخاصة " وذلك في عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية التي تضم صفوفاً للتربية الخاصة (٦٤٠) مدرسة وهناك (٨٨٦) معلم ومعلمة يقدمون خدمة لهذا النوع من التعليم وبواقع (١١٤) معلم و (٧٧٢) معلمة وانضم حوالي (٧٤٩٠) طالب منهم (٣٦٩٢) طالباً و (٣٧٩٨) طالبة .. وفي اعتقادنا ان العراق بحاجة ماسة الى انشاء مدارس متخصصة خاصة لتستوعب جميع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تزايدت اعدادهم بشكل ملفت للنظر متاثرتين بالظروف القاسية التي مر بها العراق ، لذا لابد ان تحتل اولوية في سلم الدعم المالي الحكومي واذا تم انشاء صندوق لدعم القطاع التربوي الخاص مالياً فيجب ان تكون هذه المدارس في قمة الهرم .

ب. رياض الاطفال وحقوق الطفل :

يؤكد تاريخ المسيرة التربوية في العراق ومنذ عام ١٩٨٥ توجه القرارات الحكومية صوب السماح للقطاع الخاص الولوج في المجال التربوي ، وكان التوجه الملحوظ والمؤشر صوب رياض الاطفال حيث تركته الدولة مجالاً خصباً للاستثمار من قبل القطاع الخاص ، الا ان تردي الاوضاع الامنية بعد ٢٠٠٣ حصد الاثار الايجابية لهذا النوع من الاستثمار فتقلصت اعداد رياض الاطفال وانخفضت اعداد الاطفال الملتحقين بها ، علماً ان مؤشر الازدياد البطيء في اعداد المدارس الاهلية كان يعزى الى ارتفاع اعداد رياض الاطفال خلال الاعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧ .

ومع ذلك علينا ان نؤكد بان مرحلة التعلم ما قبل الابتدائية تعد مرحلة بناء للطالب الملتحق بها وان على الدولة ان تتبنى تمويل وتوفير كافة متطلبات هذه المرحلة سواء المؤسسية منها او اللوجستية من اجل ضمان صحة عملية البناء وسلامتها ويمكن ان يكون شكل الدعم المالي المقدم من قبل الدولة الاتي :

أ. تجهيز رياض الاطفال بالغذاء الصحي الكامل والمحدد دولياً من اجل ضمان تغذية سليمه وصحيحة كل طفل عراقي بما يعزز من عملية بناء جسمه وعقله ، فالعقل السليم في الجسم السليم .

ب. تزويد رياض الاطفال بكافة اشكال الالعاب التي تنمي ذهنية الطفل وتذكي فيه النشاط الفكري من اجل اعداده للمرحلة الدراسية القادمة المبنية على استنباط المعرفة لا نقلها .

ج. تدريب المعلمات من خلال برامج تطويرية هادفة لتشمل كافة معلمات رياض الاطفال على ان تكون هذه البرامج خاصة عن اسس التنشئة الاجتماعية الصحيحة وحقوق الطفل بموجب الاتفاقيات الدولية ، وبرامج الغذاء الصحي والتمارين الرياضية .

ان توفير مستلزمات تطوير رياض الاطفال يحتاج الى تخصيصات مالية حكومية كبيرة لتغطي كافة رياض الاطفال جغرافياً وان مثل هذا الدعم من شانه ان يشجع اصحاب رؤوس الاموال

الخاصة على الولوج في هذا الميدان الاستثماري وتاسيس رياض الاطفال بشكلها المتطور والحديث وبذلك نضمن سلامة القاعدة التربوية وسلامة بناء طلابها صحياً وتربوياً ونفسياً.

وحتى يتم تحقيق كل هذا لابد من برنامج عمل يتصدى للتحديات ويمتثل للشراكة وينضبط بحزمة قوانين وتشريعات ويقوم بمعايير الجوده من اجل الحصول على نظام تربوي وتعليمي فاعل يضمن المشاركة الفاعلة في جميع فعاليات القرن ٢١ وبمساعدة تكاملية ما بين القطاع العام والقطاع الخاص بهدف بناء راس مال بشري راقي النوعية والذي يمثل التحدي الاكبر وتحدي الماضي والحاضر والمستقبل ولكن بنوع مختلف .